

Document: EB 2013/108/R.10
Agenda: 7(a)
Date: 16 April 2013
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Ruth Farrant

المراقب المالي ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2281

البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Conrad Lesa

مدير المحاسبة والإبلاغ المالي

شعبة المراقب والخدمات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2181

البريد الإلكتروني: c.lesa@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة بعد المائة

روما، 10-11 أبريل/نيسان 2013

للاستعراض

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس والعشرين بعد المائة

- 1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في لفت انتباه المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظر فيها اجتماعها السادس والعشرون بعد المائة، والذي عقد بتاريخ 28 مارس/آذار 2013.

اعتماد جدول الأعمال

- 2- تم اعتماد جدول الأعمال مع التغييرات التالية:
- بسبب التأخير في تقديم الوثيقة، تقرر تأجيل النظر في البند الخاص بتحديث وتطوير إطار المحاسبة إلى الاجتماع القادم. كذلك وافقت اللجنة أيضا على الطلب من المجلس التنفيذي تأجيل نظره في هذا البند إلى أن يتسنى لها مناقشته.
 - إضافة بند تحت مسائل أخرى يتعلق بالتطورات الأخيرة في التبعات المالية للآلية العالمية.
 - اقتراح جلسة مغلقة مع مدير مكتب المراجعة والإشراف.

محاضر الاجتماع الخامس والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

- 3- وافقت اللجنة على محاضر اجتماعها الخامس والعشرين بعد المائة بدون أية تعليقات.
- استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة مع المراجعين الخارجيين إذا دعت الحاجة).
- 4- عرضت إدارة الصندوق القوائم المالية الموحدة للعام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، وتم تسليط الضوء على العوامل التالية التي تؤثر على الأداء المالي والنتائج التشغيلية للصندوق:
- 5- زيادة برنامج القروض والمنح ليصل إلى 1 مليار دولار أمريكي، وزيادة الصروفات.
- 6- العوامل التي تؤثر على تركيبة ومستوى النفقات الإجمالي مثل: زيادة برنامج العمل الذي يشرف عليه الصندوق إشرافا مباشرا؛ وتكاليف إنشاء المكاتب القطرية والإبقاء عليها؛ والحد من عدد المستشارين حيث يتم الآن تعيين موظفين نظاميين لأداء المهام. وقد أعلمت اللجنة باحتواء تكاليف الموظفين في المكاتب القطرية لأن معظمهم من الموظفين المعيّنين محليا، ولأن عدد المستشارين قد تقلص. ونتيجة للمشاورات التي جرت، والتجديد التاسع للموارد الذي دخل حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، تم إيداع عدد كبير من وثائق المساهمة بحلول نهاية عام 2012، مما أدى إلى زيادة قدرها 725 مليون دولار أمريكي في المساهمات بالأوراق المالية مقارنة مع السنة الماضية.
- 7- وقد أعلمت اللجنة بأن معظم معدلات عوائد السندات الحكومية وسندات الشركات قد تراجعت، وأن النتائج التشغيلية الإجمالية في عام 2012 أظهرت عجزا بما يعادل 224 مليون دولار أمريكي، الذي يمكن عزوه أساسا للتقليل في العائد المبلغ عنه، وللزيادة الإجمالية في النفقات - وبخاصة تكاليف المنح - إطار

القدرة على تحمل الديون والتعديلات المحاسبية مثل القيمة العادلة والتكلفة الاكتوارية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

8- وقد ترافقت القوائم المالية الموحدة مع تقرير تصديق من إدارة الصندوق على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، متوافقة وشهادة من المراجع الخارجي المستقل بهذا الشأن. وأثناء الاجتماع، تم توزيع الرأي غير المشفوع بالتحفظ الذي أدلى به المراجع الخارجي حول القوائم المالية أيضا.

9- بعد العرض الذي تقدمت به الإدارة، تمت دعوة المراجع الخارجي، شركة Deloitte، لتقديم تقريره.

10- أعلم الشريك المنخرط في عملية مراجعة الحسابات للجنة بأن مراجعة الحسابات قد تمت وفقا للخطة الأصلية التي أرسلت للجنة في يونيو/حزيران 2012، وأن المراجع الخارجي قد أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظ حول القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012.

11- وتمت الإشارة للمجالات التالية باعتبارها مجالات لمخاطر رئيسية:

(أ) حساب القيمة العادلة. مع إدخال الأداة الجديدة لحساب القيمة العادلة، قام المراجع الخارجي بتقدير هذه العملية على خلفية السياسة، وخرج بنتيجة مفادها أن القيمة العادلة كانت تتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

(ب) تراجع قيمة القروض. تم استعراض سياسة الصندوق كما هي واردة في دليل المحاسبة. ووجد أنها قد طبقت بصورة متسقة وبما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

(ج) تقييم الأصول المالية. تم تقدير مؤشرات انخفاض القيمة وإجراءات التقييم والخروج بنتيجة أن القيم كانت ملائمة وبما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تم تطبيقها بصورة متسقة.

(د) الإفصاح عن المعايير المحاسبية الجديدة. تبنى الصندوق بعض المعايير والسياسات المحاسبية الجديدة في عام 2012، والتي تتطلب إفصاحا خاصا عنها في القوائم المالية لعام 2012. وأشار التقدير الإجمالي إلى أن القوائم المالية الموحدة قد أوفت بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

12- وأما فيما يتعلق بمجالات أخرى مثل الاعتراف بالعوائد واحتمال تجاوز الإدارة، كانت السياسات تتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

13- كذلك أعلمت اللجنة أيضا بتقدير المراجع الخارجي لتصديق الإدارة على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، والتي أدت إلى إصدار المراجع لتقرير الشهادة المستقلة بهذا الشأن.

14- أما التعليقات من الأعضاء، فقد تضمنت الطلبات التالية:

(أ) توضيح يتعلق بالنزعة المتزايدة صوب المنح الموافق عليها والمنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مقارنة بالقروض؛

(ب) إيضاحات من المراجع الخارجي حول تجاوز إدارة الصندوق للضوابط وما الذي ينطوي عليه ذلك من مخاطر؛

(ج) إيضاح حول سبب كون للتغيرات في سعر صرف النقد الأجنبي أن تؤثر على تقلبات أسواق الاستثمار، وكيف يتم الإبلاغ عن ذلك؛

(د) إيضاح حول سبب كون أسعار الفائدة في الفئة التيسيرية للغاية أقل من فئة الشروط المتوسطة؛

(هـ) تأكيد على جودة مؤهلات الموظفين الذين تم تعيينهم في المكاتب المحلية بتكلفة أقل؛

- (و) توضيح عن زيادة التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة بما يعادل 20 مليون دولار أمريكي؛
 (ز) مبلغ التخفيف من عبء الديون الذي استلمته هايتي مقابل المساهمات الإجمالية من الصندوق والدول الأعضاء.

15- وأكدت إدارة الصندوق على أن هنالك بالفعل زيادة في المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وذلك أساساً بسبب الإيفاء بمعايير الأهلية. وأما بالنسبة لمسألة تجاوز الإدارة، فقد تم إيضاح أن ذلك يشكل جزءاً من الإجراءات المعيارية التي تمت تأديتها بما يتماشى مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات لتوفير التأكيدات على عدم تجاوز الإدارة للضوابط. وأكد المراجع الخارجي على أن عملية ترجمة سعر الصرف لأغراض الإبلاغ تتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأوضحت الإدارة بأن معدلات الإقراض بشروط تيسيرية للغاية محددة بـ 0.75 بالمائة، في حين أن الشروط المتوسطة تقودها الأسواق، وأن أسعار الأسواق الحالية منخفضة للغاية بحيث أن المعدلات المطبقة على القروض بشروط تيسيرية للغاية هي أعلى حالياً. وأما بالنسبة للإيضاح الخاص بزيادة التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، فيمكن عزوه أساساً لمعدل الخصم المطبق على تقييم الالتزام المستقبلي من قبل خبراء حسابات التأمين. وتم التأكيد مجدداً على انخفاض تكاليف الموظفين في المكاتب المحلية لا يعني بالضرورة أن مؤهلاتهم أقل، لأن تكاليف المعيشة المحلية أقل، وبالتالي يترجم ذلك إلى مستويات تعويضات سوقية أقل. وبالنسبة للتخفيف من عبء ديون هايتي، فقد أعلنت اللجنة بأنه قد تم توفير مبلغ 3.1 مليون دولار أمريكي للتخفيف من عبء الديون عام 2012، كما هو منصوص عليه في جدول أعمال التخفيض.

16- وتضمنت التعليقات الأخرى الواردة من الأعضاء طلبات بما يلي:

(أ) توضيح بشأن سبب انخفاض عائد الفائدة على القروض، مع أن أحجام الإقراض تزايدت وأسعار الفائدة تبقى ثابتة؛

(ب) أثر العجزات المبلغ عنها على الرصيد المتناقص للإيرادات المحتجزة؛

(ج) تأكيد على وجوب التطرق للنفقات المبلغ عنها الخاصة بإطار القدرة على تحمل الديون كبند مستقل.

17- وفيما يتعلق بموضوع العائد من الفوائد على القروض، تم إيضاح أنه بسبب فترة السماح الموفرة للمقترضين، والاختلافات في شروط الإقراض عبر المنتجات، ليست هناك أية علاقة خطية مباشرة بين حجم القروض الممنوحة في سنة ما والفوائد المبلغ عنها التي يتم جنيهاً في هذه السنة تحديداً. كذلك يكمن جزء من المشكلة في أثر سعر الصرف لترجمة حقوق السحب الخاصة إلى الدولارات الأمريكية. وأوضحت إدارة الصندوق بأن الخسائر المبلغ عنها هي أساساً نتيجة لانخفاض العوائد الأقل على الاستثمارات وأسعار الفائدة على القروض التي لا تغطي الميزانية الإدارية بأكملها ولا تكاليف المنح؛ إلا أن الصندوق يتصف بالاستدامة من منظور الموارد ومن وجهة نظر التدفقات النقدية على المدى الطويل. كذلك تم إيضاح أن سبب معاملة إطار القدرة على تحمل الديون كنفقة مقارنة برصيد مستحق هو أنه ليست هناك أية أداة يمكن تطبيقها للتأكد من استعادة هذه المبالغ، وبالتالي وبالعبارات المحاسبية فإن التكاليف ذات الصلة به لا بد من اعتبارها من النفقات.

18- وأقرت رئيسة اللجنة بأن جميع الأسئلة قد تم التطرق لها من قبل الإدارة والمراجع الخارجي، وذكرت اللجنة بأن الجلسة المغلقة مع المراجع الخارجي هي خيار متاح لها في حال قرر أعضاء اللجنة ممارسة هذا

الخيار. وهو الأمر الذي استجاب له أعضاء اللجنة بأنه ليس هنالك حاجة لذلك، وأن الموضوع الخاص بالآلية العالمية سوف تتم مناقشته كبنء منفصل تحت مسائل أخرى.

19- شكرت رئيسة اللجنة المراجع الخارجي وإدارة الصندوق واختتمت قائلة بأن اللجنة قد استعرضت القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2012 وتوصي بعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

مكتب المراجعة الإشراف

20- عرض مدير مكتب المراجعة والإشراف تقريراً عن المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيقات لعام 2012. ومن المجالات الحاسمة التي غطتها المراجعات تصميم المشروعات، وخدمات الدعم للمكاتب القطرية، بما في ذلك المساهمة المباشرة في استعراض الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي لتزويد الإدارة بالتأكدات اللازمة كي توقع على التصديق على هذه الضوابط.

21- وأعلمت اللجنة بأن العدد الإجمالي للتوصيات المعلّقة كان أقل من السنوات الماضية، وأنه لا توجد أية إشارات على أية مخاطر محددة في هذا الموضوع.

22- خلال عام 2012، خضع الصندوق للاستعراض الثاني المستقل لضمان الجودة والتي أشارت نتيجته إلى أن مهمة المراجعة الخارجية في الصندوق تمتثل على وجه العموم لمعايير الممارسات المهنية للمراجعة الداخلية ولمدونة السلوك التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين، وهو أعلى تصنيف ممكن.

23- كذلك فقد كان لهذا المكتب تعاون مكثّف مع المراجعين الخارجيين في سنتهم الأولى للمراجعة، كما تعاون أيضاً مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها بشأن برنامج تبادل الموظفين.

24- وتعامل المكتب مع مستوى أعلى بكثير من التحقيقات مقارنة بالسنوات الماضية تتعلق أساساً بالمتأخرات في الحالات التي تم ترحيلها من السنوات السابقة. وفي نهاية العام كان عدد الحالات المعلّقة أقل بصورة كبيرة من بداية هذا العام.

25- أما التعليقات التي أدلى بها أعضاء اللجنة، فتضمنت الطلبات التالية:

(أ) توضيح بشأن استجابة الإدارة للقضايا التي أثارها المراجعون بشأن هيكلية دعم المكاتب القطرية للصندوق وعملية تصميم المشروعات؛

(ب) توضيح بشأن دور الوكالات المستضيفة.

26- وأكد مدير مكتب المراجعة والإشراف بأن النتائج قد تم الاتفاق عليها مع الإدارة كما هو الحال بالنسبة للممارسة المعتادة للمراجعة، وأن إدارة الصندوق قد وافقت على التوصيات، وهي تعمل على تحسين العملية.

27- وأكدت إدارة الصندوق على أن اتفاقيات مستوى الخدمة مع الوكالات المستضيفة هي قيد المراجعة والاستبدال في بعض الحالات. وتم توقيع اتفاقية إطارية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتوفير المزيد من المرونة والخيارات في استضافة المكاتب القطرية للصندوق. أما الأسئلة الأخرى فقد تضمنت الطلبات التالية:

(أ) توضيح بشأن التوصيات من تقرير تقدير الجودة لعام 2007 حول الاتصالات؛

- (ب) معلومات إضافية عن تدريب موظفي الصندوق؛
- (ج) الإجراءات ذات الصلة بأموال المشروعات غير المصروفة وحالات الفساد التي تمس بعض العاملين؛
- (د) إيضاح بشأن التوصيات ذات الأولوية العليا وعمرها والإجراءات التي تتخذها الإدارة للتطرق لها؛
- (هـ) إيضاح حول المنهجية المتغيرة لتصنيفات المراجعة.
- 28- وأوضح مدير مكتب المراجعة والإشراف كيفية تعزيز الاتصالات بعد إصدار توصية بتقدير الجودة الخارجي لعام 2007، وسلط الضوء على أمثلة مثل العمل بالجلسات المغلقة مع لجنة مراجعة الحسابات وتقارير منتصف المدة بشأن تنفيذ خطة عمل المكتب. وقد تم تعديل اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات وميثاق المراجعة الداخلية للتطرق لهذه التوصيات.
- 29- كذلك فقد أعلمت اللجنة أيضا عن كيفية تعديل تطوير استراتيجية التدريب من قبل شعبة الموارد البشرية للتطرق لتوصيات مكتب المراجعة والإشراف. وأما بالنسبة لقضايا أرصدة المشروعات غير المصروفة، فإنه يتم رصدها حاليا وستتم متابعتها لاحقا. وأعلمت اللجنة بأن المكتب سينظر في عمر التوصيات القديمة والإبلاغ عنها على هذا الأساس بدءا من العام القادم. وأما بالنسبة لمنهجية التصنيف فقد تم الإيضاح بأنها آلية لإعطاء إدارة الصندوق تعريفا أكثر دقة للتصنيفات الواردة في التقرير.
- 30- ودعيت إدارة الصندوق لتوفير تحديث عن وضع التوصيات ذات الأولوية العليا والمستويات المختلفة للتنفيذ التي يتم الإبلاغ عنها. علاوة على ذلك فقد طلبت اللجنة استعراضا منتظما في منتصف السنة لتوصيات مكتب المراجعة والإشراف، بحيث يضم تعليقات الإدارة على التوصيات ذات الأولوية العليا. وسيتم مناقشة هذا البند بالتزامن مع الاستعراض نصف السنوي لخطة عمل مكتب المراجعة والإشراف السنوية. ووافق المكتب على هذه الاقتراحات.
- 31- وفيما يتعلق بالاختصاصات، طلبت اللجنة أيضا أن تتاح لها فرصة الوصول إلى تقارير المراجعة الفردية التي أصدرها المكتب عام 2012، والتي جاء تصنيفها على أنها "بحاجة للتحسينات". ووافق المكتب على نشر هذه الوثيقة على الموقع المقيّد للجنة مراجعة الحسابات.
- 32- وبهذا تم استكمال استعراض هذه التقارير.

استعراض إطار القدرة على تحمل الديون وتبعاته المالية

- 33- عرضت إدارة الصندوق الوثيقة مذكرة اللجنة بأنه عرض يأتي كمتابعة للعرض الذي قدمته الإدارة في يونيو/حزيران 2012 بعد أن طلبت اللجنة معلومات إضافية، وبخاصة فيما يتعلق بالممارسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- 34- وذكرت اللجنة بأن المبلغ الإجمالي لتسديد أصول القروض الذي لا بد من تعويضه في الفترة بين 2018 و2055 والناجم عن المنح الموفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، مما تم الالتزام به بين فترة التجديد السابع لموارد الصندوق وفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق سيكون بحدود 1.445 مليار دولار أمريكي.

- 35- وكان تركيز الوثيقة على نهج الإيفاء بالتزام تعويض الصندوق عن هذا العجز على أساس الدفع عند الاستحقاق من خلال توفير الدول الأعضاء لمساهمات إضافية.
- 36- وأبلغت إدارة الصندوق بأنها قد أدرجت ثلاث مؤسسات مالية دولية في بحثها حول أفضل الممارسات وهي المؤسسة الدولية للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وأنه ومن بين هذه الخيارات الثلاثة أوصت إدارة الصندوق باتباع النهج الذي يتبعه مصرف التنمية الأفريقي لأنه أبسط وأكثر منطقية وقابلية للتطبيق بالنسبة لظروف الصندوق.
- 37- وشملت التعليقات الواردة من الأعضاء ما يلي:
- (أ) توضيح حول مسوغات اختيار نموذج مصرف التنمية الأفريقي التي لم تكن واضحة بصورة جلية في الوثيقة؛
- (ب) ملحق للوثيقة لتحديد المنهجيات التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، والأساس الذي تستند إليه توصيات الإدارة بما في ذلك القرار بعدم النظر في الخيارات الأخرى؛
- (ج) إدراج إجراءات تنفيذية مقترحة، وخاصة فيما يتعلق فيما لو أنه من المتوقع من الدول الأعضاء أن تعلن عن تعهدين أو تعهد واحد لتغطية المساهمات الاعتيادية، والثاني لمساهمات إطار القدرة على تحمل الديون.
- 38- وعبر بعض أعضاء اللجنة عن مخاوفهم من حصص المساهمة المقترحة والتي تنطبق على جميع المساهمات في التجديدين السابع والثامن للموارد.
- 39- وذكرت الإدارة اللجنة بأن العملية ما زالت سابقة للجدول الزمني الموضوع لها، إذ أنه من المقرر إحداث الآليات بحلول نهاية عام 2015.
- 40- وقد أكدت اللجنة مجدداً على اعترافها بمسؤوليتها عن العمل على هذه الورقة قبل أن يوافق عليها المجلس، كما تنص عليه مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق.
- 41- ويعد مداولات أخرى حول خيارات المنهجية ونماذج المساهمات، تم الوصول إلى نتيجة أن اللجنة سوف تستلم وثيقة معدلة تنطبق للتوضيحات المطلوبة. وما أن يتم استعراضها، سترفع إلى المجلس التنفيذي. كذلك فقد تقرر أن تستعرض اللجنة هذا البند في اجتماعها الذي سيعقد في يونيو/حزيران 2013. وفي هذا الوقت وافقت لجنة مراجعة الحسابات على الطلب من المجلس التنفيذي تأخير النظر في هذا البند إلى أن تستكمل اللجنة مناقشته وإنجازه.

إجراءات وتعريفات تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات بناء على نهج التدفقات النقدية المستدامة

- 42- عرضت إدارة الصندوق معلومات أساسية عن نهج التدفقات النقدية المستدامة بدءاً من التعريف التقليدي لسلطة الالتزام بالموارد، واستخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدماً استناداً إلى التدفقات العائدة المستقبلية للقروض. وقد ارتأت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق إجراء نقلة من النظرة

التقليدية إلى نهج أكثر توجهها للمنانة المالية للصندوق على الأجل الطويل لقدرته على الإيفاء بالالتزامات المستقبلية من التدفقات النقدية. وهذا ما أدى إلى نشوء نهج التدفقات النقدية المستدامة.

43- تم شرح إجراء نهج التدفقات النقدية المستدامة على أنه تركيز على مستوى برامج القروض والمنح الذي يمكن أن يكون مستداما من ناحية التدفقات النقدية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى من متطلبات السيولة.

44- وأعلنت اللجنة بأن ذلك يستند إلى مستوى مستهدف للتجديد بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي للتجديد التاسع لموارد الصندوق، (مع المساهمات التكميلية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وما ينجم عنها من منح)، أما البرنامج المستدام طويل الأمد للقروض والمنح فيصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي.

45- عرضت إدارة الصندوق شكلا بيانيا يسلط الضوء على وضع التدفقات النقدية المستدامة في الصندوق، كما تم توضيحه سابقا عندما أدخل هذا الموضوع مبدئيا عام 2011، مظهرة التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة حتى عام 2033، مع صافي أوضاع النقد. وقالت بأن أثر نمو الصندوق في العمليات هو ما يؤثر على التدفقات النقدية السالبة بحيث تغدو موجبة، وبالتالي فإنه يزيد من الموقف الإيجابي منذ ذلك الحين وصاعدا. ويستند الشكل البياني إلى الافتراضات كما هي محددة اليوم، ومما يمكن أن يتغير في المستقبل.

46- وتتضمن التعليقات الواردة من الأعضاء طلبات بشأن ما يلي:

- (أ) إيضاح عما إذا كان هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار التجديدات المستقبلية، وفيما إذا كان سيستمر هذا التوجه بالصعود بعد عام 2033؛
- (ب) إيضاح حول سبب عرض إدارة الصندوق لورقتين، أحدهما عن الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، والأخرى عن الإجراءات والتعريفات؛
- (ج) إيضاح حول أثر النموذج على سياسة السيولة في الصندوق وفيما إذا كان الاحتياطي العام بما يقدر بحوالي 95 مليون دولار أمريكي ما زال ضروريا؛
- (د) إيضاح حول التعابير المستخدمة في التوصية، وبخاصة فيما يتعلق بالتأكيد على المسؤولية عن وضع مستوى برنامج القروض والمنح.

47- أوضحت إدارة الصندوق الفرق بين النموذجين، بين التجديد الثامن والتجديد التاسع، وأوضحت بأنه ومع المضي قدما فإن التجديدات المستقبلية المستندة إلى استدامة التجديد التاسع لموارد الصندوق سوف يكون لها نفس الآثار. كذلك فقد أعلنت اللجنة أيضا بأن التدفقات النقدية سترتفع بصورة مستمرة بعد عام 2033. وتم عرض الوثيقتين لتوضيح المنهجية ولعرض الموارد المتاحة لعقد الالتزامات بموجب نهج التدفقات النقدية المستدامة بغية موافقة المجلس على المشروعات المعروضة عام 2013. وتم إيضاح أن الاحتياطي العام ما هو إلا تعبير محاسبي يصف الأموال التي يتم وضعها جانبا من العوائد المحتجزة لأغراض مخصصة.

48- وفي الختام، طلبت اللجنة أن تتم إعادة صياغة التوصية الخاصة بالموارد المتاحة لعقد الالتزامات ليتم إيضاح القضية التي أثّرت فيما يتعلق بوضع برنامج القروض والمنح. ومع هذا التعديل، تم استكمال استعراض هذه الوثيقة وتوصية المجلس التنفيذي بالمصادقة عليها.

التقارير المالية المعيارية التي تقدم إلى المجلس التنفيذي

- 49- قدمت رئيسة اللجنة لهذا البند، وذكرت اللجنة باستمرار الممارسة القاضية بالاستغناء عن العروض الفردية التي تقدمها إدارة الصندوق إلا أنه يجوز لأعضاء اللجنة السؤال أو التعليق على أية ورقة تحت هذا البند من بنود جدول الأعمال. إلا أنها قالت بأن إدارة الصندوق سوف تقدم عروضاً قصيرة على ثلاثة بنود وهي تقرير عن وضع التجديد التاسع لموارد الصندوق؛ وحافطة الاستثمارات؛ والتقرير عن وضع المتأخرات.
- 50- عرضت إدارة الصندوق تحديثاً لوضع التجديد التاسع لموارد الصندوق، كتحديث عن التعهدات ووثائق المساهمة والمدفوعات المستلمة منذ أن تم نشر هذا التقرير. إذ تم استلام تعهد إضافي من هنغاريا مما يرفع الإجمالي المستلم إلى 92 بالمائة من المستوى المستهدف. كذلك فقد تم استلام وثائق مساهمة من كل من الجزائر والبرازيل وباراغواي وفيت نام، مما يجعل نسبة وثائق المساهمة المستلمة إلى إجمالي التعهدات بحدود 74 بالمائة. وتم استلام دفعات إضافية من النرويج، ونيكاراغوا، وفنلندا، وسويسرا، وبوركينا فاسو، والإمارات العربية المتحدة، والدانمرك، ولكسمبرغ، وبوتسوانا، والسودان، وميانمار، وكندا، والنمسا، وباكستان.
- 51- بعدئذ عرضت الإدارة بصورة وجيزة بعض المعلومات الأساسية عن أداء حافطة الاستثمارات لعام 2012. وكان الصندوق قد استجاب للأسواق المالية من خلال إدخال عدد من التعديلات على حافظته، بما في ذلك تقليص بعض السندات الحكومية التي انخفضت إلى ما دون الحد الأدنى من التصنيف الائتماني. وبالنسبة لانعدام اليقين الحالي، فقد استفادت منه حافطة الاستثمارات في الصندوق بصورة عامة. إذ عزز "النزوح إلى الأوراق المالية ذات الجودة العالية" من قيمة حافطة الصندوق التي تتسم بمخاطر منخفضة. أما فئات الأصول المدرجة حديثاً، مثل سندات الشركات التي تصنف من فئة A والأسواق الناشئة فكان أدائها جيداً للغاية، مما عزز من عائد الاستثمار الإجمالي ليصل إلى حدود 3.11 بالمائة.
- 52- ومع أن إدارة الصندوق اعتبرت أن العوائد التي تم تحقيقها عام 2012 مرضية، إلا أن الآفاق المتوقعة لعام 2012 أقل بصورة كبيرة، مع تراجع العوائد على جميع فئات الأصول المسموح بها، والانعكاس المحتمل في دورة أسعار الفائدة مما يجعل من تحقيق نتائج مشابهة لعام 2012 أمر غير محتمل على الإطلاق. وتنتظر إدارة الصندوق في إجراء دراسة معمقة حول أساسيات فئات الأصول بهدف تجنب الأثر السلبي الناجم عن الظروف المذكورة أعلاه على عوائد الاستثمار، وستعود إلى اللجنة باقتراحات عندما وحيثما تتم صياغتها.
- 53- وأعلمت اللجنة بأن المستوى الحالي للمتأخرات هو الأخفض تاريخياً. فمن بين المقترضين الذي يظهر التقرير أن لديهم متأخرات، قام العديد منهم بتصفية هذه المتأخرات، أو كما هي الحال بالنسبة لمالي التي وضعت حزمة متكاملة للمتأخرات لعرضها على المجلس في دورة أبريل/نيسان، وهناك إعادة جدولة محتملة قيد النقاش مع زمبابوي. أما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فقد قامت بتسديد جزئي. في حين لم يتبق إلا الصومال وحدها التي لم تجر أية اتصالات.
- 54- وعبرت رئيسة اللجنة عن رضاها عن التحديثات، ولم يكن لدى اللجنة أية تعليقات أخرى. وبالتالي فقد اعتبر أنه تم النظر في هذه الوثائق وأغلق البند.

التأكيد السنوي للعقد مع المراجع الخارجي

- 55- ذكرت إدارة الصندوق للجنة بعملية تعيين المراجع الخارجي: حيث أن العقد الممنوح هو عقد سنوي، يمكن تمديده سنويا بما لا يتعدى خمس سنوات، شريطة أن يكون أداء المراجع الخارجي مرضيا. وأبلغت إدارة الصندوق اللجنة بأنها تعتبر أن أداء المراجع الخارجي لهذه السنة المالية الأولى 2012 كان مرضيا. وقد طلب المراجعون زيادة في الأتعاب تعكس عامل التضخم فقط، مما يتفق تماما مع عقد التوريد الموقع. وبالتالي أوصت الإدارة بكل من تأكيد العقد مع المراجع الخارجي، وتجديده على أن تكون الأتعاب كما هي بالنسبة للسنة الحالية زائد التضخم.
- 56- أحاطت اللجنة علما بتحديث الإدارة ووافقت على التوصية بتمديد عقد المراجع الخارجي بحيث ترفع إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

تحديث شفهي حول التقدم المحرز في تطوير نظام القروض والمنح

- 57- أعلمت اللجنة بأن المشروع يسير وفقا للخطة الموضوعة له مع استكمال عدد من الأنشطة الرئيسية لتنفيذ نظام Flexcube بحيث يتوقع أن يبدأ استخدام هذا النظام بحدود منتصف عام 2013.
- 58- وتمت الإشارة إلى التحديثات الرئيسية التالية:
- (أ) الحاجة إلى إدخال تعديلين آخرين على العقد للتطرق لزيادة عدد التخصيصات بتكلفة إضافية تقدر بحدود 214 500 دولار أمريكي، مما يعني أن تكاليف التعديل الإجمالي لأغراض التخصيص تصل إلى حوالي 372 500 دولار أمريكي، وهي ضمن ميزانية الطوارئ.
- (ب) استكمل المستخدمون في الصندوق اختبار المرحلة الأولى، ويتوقع استكمال اختبار المرحلة الثانية في أبريل/نيسان.
- (ج) ومع تطور التصميم المفصل لنظام القروض والمنح، قرر الصندوق وشركة "أوراكل" أنه من الممكن تحقيق الوظيفة المطلوبة باستخدام نماذج برمجيات أقل من أوراكل مما تم تصوره بداية. ونتيجة لذلك فقد دفع الصندوق للحصول على شهادات لنموذجين جديدين ما مجموعه 141 000 دولار أمريكي، وتكلفة دعم سنوية بحدود 31 000 دولار أمريكي، مما لم يعد هنالك حاجة لهما. وقد طلب الصندوق استعادة تكاليف هذه التراخيص من أوراكل، إلا أن أوراكل رفضت هذا الاقتراح، واقترحت عوضا عن ذلك، استبدال هذه التراخيص بتراخيص أخرى.
- (د) وبسبب التكاليف العالية غير المتوقعة، تم تجميد بعض الأنشطة مع شركة أوراكل إيطاليا. وتم توفير تقديرات لاحقة، ولكن الصندوق لم يقبل بها. وخرج الصندوق بعدئذ بحل بديل للحد من التكلفة ضمن مسؤوليته مع الإبقاء على تسليم أوراكل لمخزن البيانات والإبلاغ. وقد قبل بهذا الحل كلا من الصندوق وأوراكل.
- (هـ) تم التحميل الأولي لبيانات الصندوق على Flexcube.
- (و) أما المرحلة التالية والنهائية من هذا المشروع فتتلخص في الوصول إلى الصرف الإلكتروني وموقع المقترض؛ والتوريد، إذا اقتضت الحاجة، ويتوقع أن يتم التنفيذ لضمان الانطلاق بهذا النظام عام 2014.

- 59- ومن التعليقات الواردة من الأعضاء طلب إيضاح حول كيف يمكن أن يكون لأنشطة المشروع المجمدة وزيادة التكاليف علاقة بالعقد.
- 60- وفرت إدارة الصندوق توضيحات حول قضية التغييرات في العقد، ومضامين الأسعار التي لم تؤد إلى استرداد الأموال بسبب طبيعة التسعير في العقد.
- 61- وسألت اللجنة فيما لو كان المراجع الداخلي قد نظر في تنفيذ العقد الخاص بهذا المشروع. وتم الإيضاح بأنه قد أجريت مراجعة لعملية التوريد، وبالإمكان إجراء مراجعة أخرى للنظر في مرحلة التنفيذ في الوقت المناسب.
- 62- واختتمت رئيسة اللجنة بقولها أن اللجنة أحاطت علما بالتطورات باهتمام بالغ، لكنها لا تحبذ رؤية الصندوق يسدد ثمن نماذج لم يتم استخدامها بدون شكل ما من أشكال التعويضات. وطلبت من إدارة الصندوق إجراء المزيد من الاتصالات مع شركة أوراكل لمناقشة هذا الموضوع بتفصيل أكبر. وتم الإحاطة بهذا التحديث، وطلبت اللجنة أن يبقى هذا البند على جدول أعمالها لإعلام اللجنة بتقديم هذا المشروع.

تحديث عن سياسة السفر في الصندوق والوفورات المحققة

- 63- بعد مناقشة اللجنة لهذا البند في اجتماعها الخامس والعشرين بعد المائة، عرضت إدارة الصندوق استعراضا للتغييرات المدخلة فيما يتعلق بسياسة السفر في الصندوق والوفورات المتحققة من خلال هذه التغييرات.
- 64- وفيما يلي التغييرات المدخلة على سياسة السفر في الصندوق في السنتين الأخيرتين:
- (أ) إصدار تذاكر سفر بالدرجة السياحية لأغراض التدريب، وحلقات العمل والندوات الدراسية، بغض النظر عن طول الرحلة.
- (ب) إلغاء العمل برفع بدل الإعاشة اليومي بما يعادل 10 بالمائة.
- (ج) تغيير درجة البطاقة الممنوحة لتعويضات السفر الرسمي مثل زيارة الوطن، وزيارة العائلة، والتعيين، وإعادة التوطين، وتغيير مقر العمل، بحيث غدت التذاكر من الدرجة السياحية عوضا عن درجة الأعمال، كما نصت عليه الممارسة السابقة.
- (د) إيقاف العمل بدفع 50 بالمائة من بدل الإعاشة اليومي للسفر ليلا.
- (هـ) إحداث برنامج الفندق المفضل مع منظمة الأغذية والزراعة. وقد تم الشروع بهذا البرنامج كمبادرة لوكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها.
- 65- وأعلمت اللجنة بأن الوفورات المتوقعة من الإجراءات الواردة أعلاه تقدر بحوالي 280 000 دولار أمريكي.
- 66- وأعلمت اللجنة أيضا بالخطوات الاستشرافية التي تتخذها إدارة الصندوق والتي تتعلق بالسفر بما في ذلك اقتناص الفرصة للانضمام إلى عملية استدراج عقود السفر الحالية التي سيقودها برنامج الأغذية العالمي، لأن العقد الحالي مع وكالة السفر ينتهي في شهر مارس/آذار 2014.
- 67- وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة الطلبات التالية:

- (أ) توضيح حول مستوى إدارة الصندوق الذي يتم فيه الموافقة على سياسة السفر؛
- (ب) توضيح معنى المواءمة مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها؛

- (ج) معلومات عما إذا كانت وكالات السفر تتقاسم وفورات التكاليف مع الصندوق.
- 68- أوضحت إدارة الصندوق بأن سياسات السفر توافق عليها لجنة الإدارة التنفيذية ورئيس الصندوق. أما فيما يتعلق بالمواعمة فقد تم الإيضاح بأنها تعني اتساق الممارسات في جميع وكالات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بوفورات السفر، تم الإيضاح بأن وفورات السفر التي تمنحها خطوط الطيران لوكالات السفر تنطبق أيضا على الصندوق.
- 69- واختتمت رئيسة اللجنة هذا البند، مشيرة إلى أن اللجنة قد شجعت على تحقيق المزيد من الوفورات وأحاطت علما بالتقرير.

مسائل أخرى

- 70- تحت بند مسائل أخرى، برز طلب لمناقشة التبعات المالية للقضايا الجارية للآلية العالمية.
- 71- وسلطت إدارة الصندوق الضوء على أن قضية التكاليف يجب أن يتم النظر إليها على ضوء التغييرات الأخيرة في عقود موظفي الآلية العالمية. وبالتالي فقد تم توفير التحديثات التالية للجنة مراجعة الحسابات:
- (أ) تلقى جميع موظفي الآلية العالمية رسائل عروض عمل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. والهدف من هذه العملية التي قامت بها الاتفاقية تنفيذ قرار مؤتمر الأطراف، وضمان أن تعرض الاتفاقية عقود عمل على جميع موظفي الآلية العالمية في روما بإدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتدخل هذه العقود حيز النفاذ بدءا من 1 أبريل/نيسان 2013.
- (ب) وتم تذكير اللجنة بأنه وقبل عام وفرت إدارة الصندوق عدة تصورات مالية للجنة مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالآلية العالمية.
- 72- كذلك أعلمت اللجنة أيضا بالحكم الأخير الصادر من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية الخاص بدفع تعويضات إضافية لموظف سابق في الآلية العالمية. وفي أعقاب هذا الحكم، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بالإجراءات التالية التي اتخذتها:
- (أ) تم دفع كامل المبلغ الإضافي للمشتكي على الفور،
- (ب) طلب رئيس الصندوق تحقيقا مستقلا عن الموضوع،
- (ج) كتب الصندوق إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية مؤكدا مرة أخرى على احترامه وتقديره لهيئة المحكمة الإدارية.
- 73- بعث مسجل المحكمة إقرارا بتلقيه لهذه الرسالة.
- 74- وقد طلب الأعضاء ما يلي:
- (أ) إيضاح حول خط الميزانية الذي يتم تحميل تكاليف الآلية العالمية عليه،
- (ب) معلومات عن التكاليف الإجمالية لقضايا الدعاوي وغيرها من التبعات المالية،
- (ج) إيضاحات حول القرار الأخير للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، وفيما لو كانت إدارة الصندوق تتوقع مثل هذه النتيجة.

- 75- عبرت لجنة مراجعة الحسابات عن قلقها إزاء التأخير في إنهاء تسديد ما نص عليه الحكم المبدئي، كذلك فقد عبرت عن مخاوفها من حقيقة أنه لا يتم توفير التحديثات حول ما يستجد في قضية الآلية العالمية إلا عندما يطلب أعضاء اللجنة ذلك، في حين أن الإدارة قد عبرت عن التزامها سابقا بأن تقوم بتوفير تحديثات منتظمة عن هذه القضية لكل من اللجنة والمجلس.
- 76- وأوضحت إدارة الصندوق بأن مبلغا قد تم تحميله في الحسابات، وأنه سيبقى على هذا الوضع إلى أن تتم معرفة تبعات التكاليف النهائية للقضايا القانونية الجارية الخاصة بالآلية العالمية. والتزمت إدارة الصندوق بتوفير تحديثات للجنة في اجتماعها القادم حول التحقيقات، علاوة على تبعات التكاليف المحتملة للدعوى الجارية.
- 77- وفيما يتعلق بطلب ورد من أعضاء اللجنة، فقد ذهب الاجتماع إلى جلسة مغلقة انعقدت بين أعضاء اللجنة ومدير مكتب المراجعة والإشراف، واختتم اجتماع اللجنة باختمام مناقشات هذه الجلسة المغلقة.